العرب
الإثنين 2020/07/27
السنة 43 العدد 11774

ميثاق أخلاقيات المهنة لم يجد طريقه للتطبيق في الصحافة المغربية

خبراء إعلام يطالبون بربط الدعم العمومي للصحافة بمعيار احترام الأخلاقيات

تشغل قضايا أخلاقيات المهنة الصحافيين في المغرب الذين يبحثون عن حلول لمواجهة صحافة التشهير وانتهاك الخصوصية، مع تزايد عدد المواقع الإلكترونية، مشيرين إلى أن نموذج المؤسسة الإعلامية الإلكترونية في المغرب قابل للاختراق بسرعة.

الرباط – أعرب جمال المحافظ، صحافيّ وباحث في مجال الإعلام وتاريخه بالمغرب، أنّ سلوك الالتزام بالأخلاقيات يجب أن يكون طيلة السنة، لا في وقت الأزمات فقط، مؤكدا حاجة المغرب إلى مدونة سلوك جماعية، تحتل فيها اتحادات ونقابات الصحافيين مواقع متقدّمة، والمفاوضة حولها ومراقبة تطبيقها.

وينشغل الوسط الصحافي المهني المغربي بمسألة احترام أخلاقيات المهنة مؤخرا، بعد تفاقم الشكاوى بشأن الإساءات والتشهير وانتهاك الخصوصية خاصة على المواقع الإلكترونية، وقد رصد المحافظ خلال ندوة نظمها كرسي محمد العربي المساري لأخلاقيات الإعلام والاتصال، تزايدا في عدد المنابر الإعلامية، واعتبر أن هذا الأمر إيجابي عدديا، لكن له وجه آخر سلبي يتمثل في استعمال بعضها لمهاجمة المعارضين والنّاشطين السياسيين، للحدّ من تأثيرهم لدى الرأي العام، لتصير شكلا من أشكال القمع.

يونس مجاهد

كل قضايا الصحافة الرقمية مندمجة مع الصحافة الورقية

ويرتبط الإخلال الكبير بالأخلاقيات المهنية، والنقص الكبير في تدريب الصحافيين، بوضعيّتهم الاجتماعية، لذلك من الضروري قيام الهيئات التمثيلية للصحافيين بمراجعة بنياتها الداخلية، وسياستها في استقطاب الصحافيين، وإعداد تقرير سنوي للأخلاقيات في مجال الإعلام، وإحداث جائزة للأخلاقيات في مجال الصحافة، بحسب المحافظ.

ويبرز دور المجلس الوطني للصحافة في هذا الصدد، والاقتراح بأن يتحول إلى مؤسّسة دستورية يكون فيها مجلس حكماء، لا ينتخب، بل يكون ممّن يحظون باحترام المجتمع، لأنّ المنافسين في الانتخابات لن يريدوا أن يفرض عليهم ميثاق ممّن نافسوهم.

وطالب صحافيون المجلس الوطني للصحافة بتحريك مساطر التوبيخ والعزل إزاء الصحافيين والمنابر التي تحترف التشهير والإساءة للأشخاص.

كما طالبوا السلطات باشتراط منح الدعم المالي للصحف والمواقع الإخبارية باحترامها أخلاقيات المهنة، والمعلنين بوضع معايير جودة في منح الإعلانات لحماية القرّاء.

واستعرض يونس مجاهد، رئيس المجلس الوطنيّ للصّحافة، ثلاثة تحديات للإعلام الرقمي والصحافة اليوم، قائلا إنّ كل قضايا الصحافة الرقمية مندمجة مع الصحافة الورقية، مع ما يطرح من إشكاليات جديدة على أخلاقيات المهنة، نتيجة مزاوجة المؤسسات بين الرقمي والورقي، وإشكالات البثّ المباشر التي كانت مطروحة في السابق مع التلفزيون. وكشف النقاب عن دراسة أعدّها المجلس، ولم تنشر بعد، حول الأخلاقيات والأداء المهني خلال الجائحة.

وخلصت الدراسة إلى أنه خلال الجائحة عاد الناس إلى الصّحافة التقليدية، ليشاهدوا التلفزيون أكثر، ونسخ الصحف على المواقع الإلكترونية وذلك ليس لأنّها مجانية فقط، بل لأنها اكتسبت ثقة القراء، ما طرح التساؤل "هل هذه عودة مؤقتة؟ وكيف يمكن تكريسها؟ وهل يمكن أن تستمرّ؟".

وأكد خبراء الإعلام على دور مجلس الصحافة في البتّ في القضايا المهنية، خصوصا بعد صدور ميثاق الأخلاقيات في الجريدة الرسمية قبل نحو عام، ممّا أعطاه قوة إلزامية معنوية.

وقال الباحث عبدالجبار الراشدي، إن تطور تكنولوجيات الإعلام يضع حرية الإعلام والأخلاقيات في مأزق حقيقيّ، وأفرز واقعا جديدا، فمن الصعب أن يمسك الجانب القانوني والأخلاقي بالتطورات المتسارعة لهذه الثّورة المتواصِلة، التي لا تهدّد حرية الصحافة بل الديمقراطية في العالَم، خاصة الديمقراطية التمثيلية التي يتمّ تجاوز مؤسّساتها التقليدية من برلمانات ومجالس منتخبة.

وأوضح الراشدي أنّ نموذج المؤسسة الإعلامية الإلكترونية الاقتصاديّ في المغرب، قابل للاختراق بسرعة نظرا لمستويات الهشاشة الثلاثة فيها في النموذج الاقتصادي، والهشاشة المهنية في عدد من مواقعها، ومستوى أخلاقيات المهنة.

وانتقد عدم صدور أيّ تقرير للمجلس الوطني للصحافة منذ عام حول الخروقات المهنية، وعدم إقراره قرارات حولها، وتساءل عن الإمكانات البشرية والإلكترونية التي سيرصد بها كل الخروقات الإلكترونية المتعلّقة بأخلاقيات المهنة.

وشدّد الراشدي على أنّ الدعم العمومي للصحافة "لا يمكن أن لا يربط بمعيار احترام أخلاقيّات المهنة"، وأضاف "باستثناء ما يقوم به المعهد العالي للإعلام والاتصال وبعض الدّورات التكوينية، لا تقوم المؤسسات بتكوين صحافييها، وعلى النقابة ومجلس الصحافة القيام بمجهود كبير في هذا المجال".

وأعدّ كرسي محمد العربي المساري لأخلاقيات الإعلام والاتصال، دراسة حول أخلاقيات المهنة لدى الصحافيين المهنيين أشارت إلى غياب شبه كلي لمسؤولية المؤسسات الإعلامية في التأطير الأخلاقيّ للمهنيّين، بينما تمتلك المؤسسات الإعلامية الأجنبية، معاهد ومؤسسات خاصة بالتأطير الأخلاقي، وهو ما يحتاج المغرب إليه بجعل برامج تكوين المؤسسات الإعلامية تتسع لمثل هذه المواضيع.

وتحدّث علي كريمي، أستاذ بالمعهد العالي للإعلام والاتصال، عن الترابط القوي والتلاحم بين ما هو قانوني وما هو أخلاقي في مجموعة من القوانين والاتفاقيات وفي القانون الدولي للإعلام، والأخلاقيات المهنية نشأت من رحم فلسفة الأنوار. وأضاف "القواعد المرتبطة بالأخلاقيات عمقها ووجودها في ما هو قانوني، التشريعات الداخلية والدولية".

واستحضر كريمي مجموعة من الضوابط الأخلاقية المهنية، من قبيل "عدم التمييز وعدم التشهير، وتقييد تكنولوجيات الإعلام في عدم التمييز ومحاربة الإرهاب واستغلال الأطفال جنسيّا"، وهو ما "ضبط في اتفاقيات وقرارات عديدة".

وتابع "ازداد الطين بلة بدخول تكنولوجيات الإعلام لهذا الجانب"، وقدّم أمثلة لتجاوزات صحف عربية.

وخلص إلى أنّ "رجال القانون يلهثون وراء تنظيم التكنولوجيا؛ ولكن هناك فرق بين سيرهم سير السلحفاة، وبين سرعة الضوء التي تتطوّر بها تكنولوجيات الإعلام"، وفق تعبيره، مضيفا "بين هذه المسافة، تُخترَق حقوق الإنسان".

من جهته، اقترح عبداللطيف بن صفية، مدير المعهد العالي للإعلام والاتصال "مشروعا لبناء الذاكرة المغربية"، يجمع أرشيف المغرب والمجلس الوطنيّ للصّحافة والمعهد العالي للإعلام والاتصال.

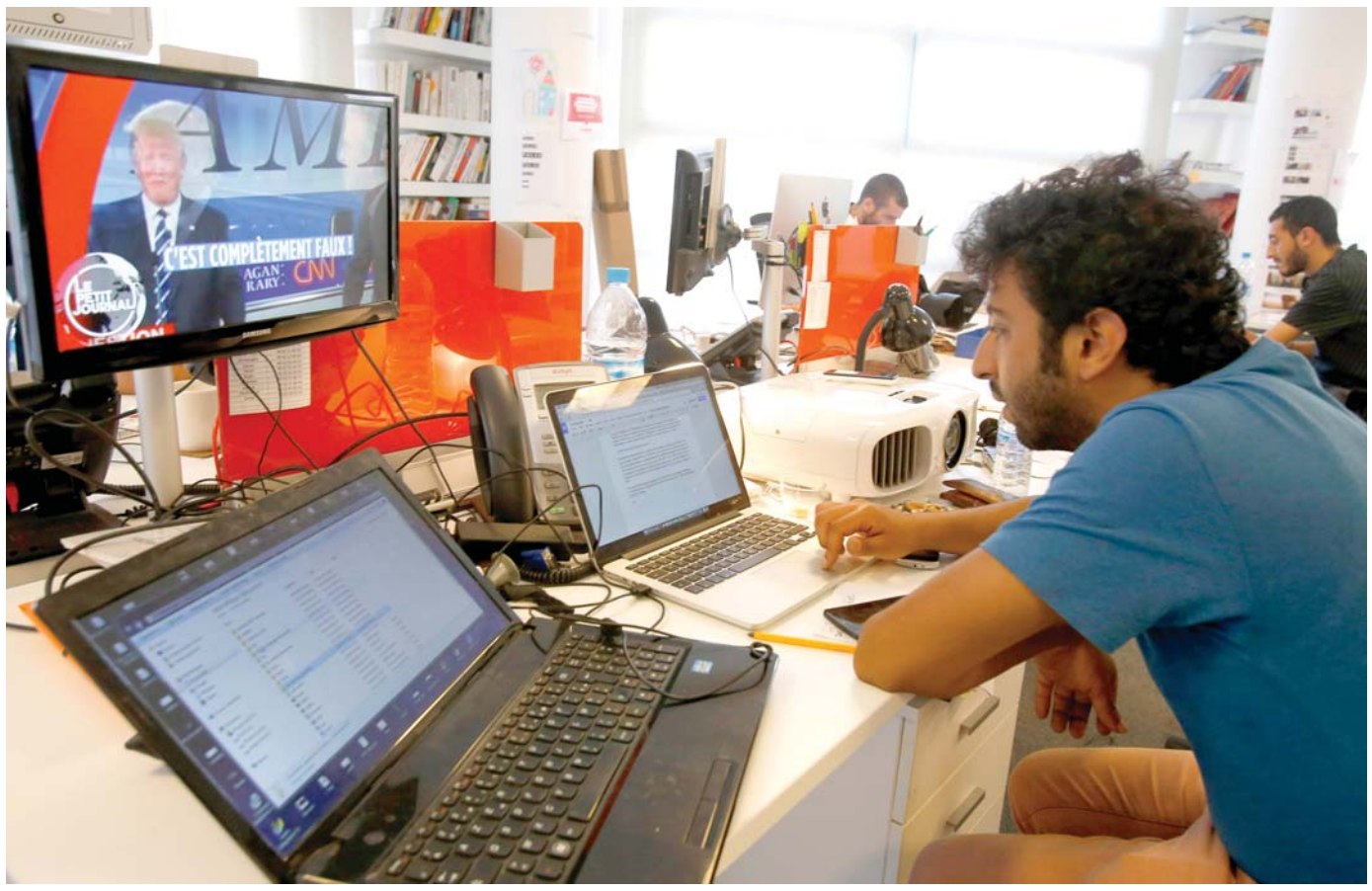

المعيار الأخلاقي واحد في الصحافة الرقمية والمطبوعة

حرية الصحافة التركية في أسوأ وضع منذ قرن

أنقرة – أكد نائب معارض عن حزب الشعب الجمهوري أن الصحافيين في تركيا، في عهد حكومات حزب العدالة والتنمية، أصبحوا في وضع أسوأ مما كان عليه عام 1908، حيث لا يستطيعون كتابة خبر، فالقمع والحظر مستمران في التزايد منذ 18 عاما.

وأعد النائب سيزغين تانريكولو، تقريراً خاصاً عن وضع الصحافة والصحافيين بمناسبة عيد الصحافة الحرة في تركيا، الذي صادف الجمعة الماضي، وكشف عن اعتقال 721 صحافياً بين عامي 2002 و2019، منهم 93 ما زالوا في السجن، بحسب ما ذكرت وسائل إعلام محلية. كما فرض حظر الوصول إلى 65 موقعا إلكترونيا خلال الفترة ذاتها، فيما عوقبت صحيفة واحدة بحظر الترويج على صفحتها، وتعرض صحافي واحد للتهديد بسبب كتابته خبرا عن أحد رؤساء البلديات، وأصيب صحافي آخر إثر إطلاق النار عليه، فيما تعرض آخر للتهديد من دون سبب. وفرضت غرامات على 158 وسيلة إعلامية وموقعا إلكترونيا.

وأشار التقرير أيضا إلى بيانات نشرتها "جمعية حرية التعبير" في مايو الماضي، أشارت إلى حظر السلطات 415 ألف اسم نطاق، و140 ألف رابط، و42 ألف تغريدة، و12 ألفاً و450 قناة يوتيوب، و7 آلاف و200 حساب على تويتر، و6 آلاف و500 حساب على فيسبوك.

ولفت إلى أنه خلال الأشهر الستة الأولى من العام الحالي حُكم على ما لا يقل عن 19 صحافياً وكاتباً وناشراً بالسجن لفترات مختلفة، واعتقلت السلطات ما لا يقل عن 16 صحافياً لم ينالوا حتى اليوم حكماً بعد، واحتجزت 52 صحافياً على الأقل لفترات محدودة قبل أن تطلق سراحهم.

وخلال يونيو أيضاً وثق التقرير تغريم قناتين تلفزيونيتين، وحظر الوصول إلى 65 محتوى على الإنترنت، وحُكم على إحدى الصحف بحرمانها لمدة 45 يوماً من الإعلانات، فضلاً عن تهديد صحافيين كتبوا أخباراً عن رئيس بلدية، بالإضافة إلى إصابة صحافي بجروح إثر اعتداء مسلح.

وقال تانريكولو، ضمن تعليقاته على التقرير، إن "الآلاف من الصحافيين الذين لا يتفقون مع حزب العدالة والتنمية طردوا من وظائفهم".

وأضاف "من ناحية أخرى فإن الصحافيين الذين يحاولون العمل يتعاملون مع تحقيقات ودعاوى قضائية واعتقالات، الآن في بلادنا هل يعطي المحررون ومديرو الأخبار أخبارهم إلى المحامين ليراجعوها قبل النشر حتى يتخلصوا من القلق؟".

وتصنف شبكة "مراسلون بلا حدود" تركيا بالمرتبة 154 من أصل 180 دولة في مؤشر حرية الصحافة العالمي.

أيادي الصحافيين الأتراك مكبلة

الإعلام الإيراني الخارجي يترنح بسبب الأزمة المالية

طهران – كشفت وثيقة إيرانية مسربة، مدى الأزمة المالية الخانقة التي تعاني منها هيئة الإذاعة والتلفزيون الإيرانية، عبر رسالة وجهها بيمان جبلي، مساعد هيئة الإذاعة والتلفزيون الإيرانية لشؤون الإعلام الخارجي، يطلب فيها تمويلا إضافيا لتوقيع عقود مع 500 موظف في قطاع الإعلام.

ويطلب جبلي في رسالته التي وجهها إلى رئيس هيئة الإذاعة والتلفزيون الإيراني، عبدالعلي علي عسكري، تمويلا إضافيا بمبلغ قدره 13 مليار ريال إيراني (الدولار الاميركي = 42 ألف ريال إيراني) لقطاع الإعلام الأجنبي في الإذاعة والتلفزيون الحكومي، وفق ما ذكرت قناة "إيران أنترناشيونال" على موقعها الإلكتروني.

وأشار جبلي إلى أن طلبه هذا المقدار من الميزانية هدفه توقيع عقود مع 500 موظف يعملون في قطاعي الإنتاج والأخبار، وكذلك للتعاقد مع شركة سروش للصوتيات والمرئيات الإيرانية.

ووفقا للرسالة، طالب مساعد هيئة الإذاعة والتلفزيون الإيرانية للإعلام الخارجي، بما لا يقل عن 130 مليار ريال أكثر من الميزانية المخططة للعام الجاري 2020.

وتؤكد الرسالة أن أنشطة هؤلاء الأشخاص البالغ عددهم 500 شخص تؤثر على كمية وجودة الإنتاج والبث للقطاع الأجنبي للإذاعة والتلفزيون، بما في ذلك برامج ست أذرع إعلامية وهي: "برس تي.في"، وقناة "إيسبان تي.في" الإسبانية وقناة "العالم" السورية، وموقع باللغة الفرنسية، وموقع قناة هوسا عبر الإنترنت، وشبكة آي فيلم التي تمتلك أربع قنوات إعلامية.

وتعد هيئة الإذاعة والتلفزيون الإيرانية "إيريب" واحدة من أكبر المنظمات غير الربحية في إيران، ويشرف على تعيين رئيسها مباشرة المرشد الإيراني علي خامنئي.

> **أزمة الإذاعة والتلفزيون في الأشهر الأخيرة تسببت في قطع بعض الشبكات الإعلامية الخارجية عن الأقمار الصناعية**

وتسببت أزمة النقص في الإذاعة والتلفزيون في الأشهر الأخيرة في قطع بعض الشبكات الخارجية للمنظمة عن الأقمار الصناعية، منها قناة الكوثر التي تعنى بالشؤون الدينية، وقناة سحر باللغتين الأردية والإنجليزية وقناة آي فيلم بسبب الديون لبعض الأقمار الصناعية.

ووصف مساعد رئيس هيئة الإذاعة والتلفزيون لشؤون الإعلام الخارجي، في اجتماع عقد في جامعة طهران الخميس الماضي، القنوات الأجنبية في التلفزيون الإيراني بأنها جزء من القوة العسكرية الإيرانية، منتقدة حكومة الرئيس حسن روحاني لقطع هذه القنوات بسبب عدم توفير العملة الأجنبية لسداد الديون.

وقال بيمان جبلي في الاجتماع وهو يوجه انتقاده إلى روحاني إن "سبب هذه المشاكل هو أن تعرف أنك لا تقطع رأس الراديو فحسب، بل تضر أيضا بالدفاع والردع للبلاد، لماذا أنت عنيد ولماذا أنت محبوس؟". وأشار جبلي في تصريحات سابقة لوكالة أنباء فارس، إلى أن الإذاعة الإيرانية التي كانت تبث من كابل، منذ 40 عاما، توقفت بسبب تراكم الديون، والإفلاس، وعدم الحصول على ميزانية بالعملات الأجنبية.

وأضاف "يؤسفني عدم توفير المسؤولين والأجهزة، لميزانية الإذاعة والتلفزيون وخاصة بالعملات الأجنبية، وما يحصل كارثة ربما لا يدركونها أو إنها مقصودة". ووصف فقدان الإذاعة في أفغانستان، بـ"الضربة الكبرى لإعلامنا الدولي". ولفت إلى أنها كانت تغطي واحدة من "أهم المناطق المجاورة لنا، وتتناول قضايا ثقافية واقتصادية وأمنية وسياسية، وهذه الضربة الثالثة بعد خسارة شبكة الكوثر في المنطقة العربية وشبكة سحر أردو".

والأسبوع الماضي كتب 202 من أعضاء البرلمان رسالة تطالب بالموافقة على خط منفصل لموازنة الصرف الأجنبي لهذه القنوات الفضائية التي جرى حجبها بسبب الديون. ودعا النواب الحكومة ومنظمة التخطيط والميزانية إلى "تقديم إيضاحات حول خفض ثلث ميزانية العملة الأجنبية لوسائل الإعلام.